World Bulletin of Management and Law (WBML)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Volume-16 November-2022
ISSN: 2749-3601

THE IMPACT OF INVESTMENT ON THE GROWTH OF THE LOCAL ECONOMY

Huda Ali Fattah al-Assadi
Iraqi prime minister
Maryeam2017almaaliki@gmail.com

Article history:

Received: September 20th 2022
Accepted: October 20th 2022
Published: November 28th 2022

Abstract:

Investment at the level of the Iraqi domestic economy is related to spending from external capital on new projects in the sectors of public utilities and infrastructure, such as projects for paving main and secondary roads, projects for water and sewage extensions, preparing urban plans, construction and housing projects, electricity installations and power generation, as well as social development projects in the fields of education. In addition to projects related to economic activity for the production of goods and services in the productive and service sectors such as industry, agriculture, housing, health, education and tourism.

It can also be defined as adding new production energies to the existing productive assets in society by establishing new projects or expanding existing ones, or replacing or renewing projects whose life span has expired, as well as buying issued securities to establish new projects.

Keywords: investment, economic growth

اثر الاستثمار في نمو الاقتصاد المحلي

هدى علي لفتة الاسدي
رئاسة الوزراء العراقية
Maryeam2017almaaliki@gmail.com

الملخص

الاستثمار على مستوى الاقتصاد المحلي العراقي يتعلق بالإنفاق من راس المال الخارجي على المشروعات الجديدة في قطاعات المرافق العامة والبنية التحتية مثل مشروعات شق الطرق الرئيسية والفرعية ومشروعات تمديدات المياه وتمديدات الصرف الصحي وتهيأة المخططات العمرانية ومشروعات البناء والإسكان وتمديدات الكهرباء وتوليد الطاقة وكذلك مشروعات التنمية الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة والاتصالات بالإضافة إلى المشروعات التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدمية كالصناعة والزراعة والإسكان والصحة والتعليم والسياحة

و يمكن تعريفة أيضا علي أنه إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة, أو إحلال أو تجديد مشروعات انتهى عمرها الافتراضي, وكذلك شراء الأوراق المالية المصدرة لإنشاء مشروعات جديدة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، نمو الاقتصاد

مشكلة البحث

يتوقع وجود علاقة طردية بين تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومجمل عملية النمو الاقتصادي في البلد .

اهمية البحث:

تتضمن اهمية البحث في اهمية الدور الذي يلعبه استقدام الاستثمار الاجنبي في نمو الاقتصاد العراقي المباشر.

وتكمن مشكلة البحث في الاجابة على السؤال الاتي :

ماهو تأثير الاستثمارات الاجنبية المباشرة على نمو الاقتصاد العراقي.

هدف البحث :

يهدف البحث الى :

1- التعرف راس المال الاجنبي والاستثمار الاجنبي
2- التعرف على محددات النمو في الاقتصاد العراقي

فصول البحث

1- الفصل الاول

تعريف الاستثمار , مفهوم الاستثمار , النمو الاقتصادي ,
المطلب الاول :تعريف الاستثمار ومفهوم الاستثمار
المطلب الثاني :اهمية الاستثمار, انواع الاستثمار

World Bulletin of Management and Law (WBML)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Volume-16 November-2022
ISSN: 2749-3601

2- الفصل الثاني
مفهوم الاستثمار الاجنبي

3- الفصل الثالث
1- اثر الاستثمار الاجنبي في النمو الاقتصادي
2- كيفية التعامل مع الاستثمار الأجنبي

مشكلة البحث
مشكلة البحث تكمن في
1- هل يمكن توفير الجو اللائم للاستثمار في العراق
2- هل يمكن تذليل الصعوبات والعوائق.
3- الاستثمار في العراق هل سيحقق النمو الاقتصادي ؟

الاهمية
تنبع الاهمية من معرفة حجم دور الاستثمار ، وتأثيره في النمو الاقتصادي في العراق, وفي كل المجالات الصناعية والزراعية والمالية والتعليمية والانشاءات.

اهداف البحث
1- معرفة العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي في العراق
2- معرفة عوامل تدفق الاستثمار
3- كيفية التعامل مع الاستثمار
4- معرفة العوائق والصعوبات

فرضية البحث
ان اصل العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي كنظام مالي واداري هي علاقة تكاملية وتعاونية .

الفصل الاول
المطلب الاول
تعريف الاستثمار ,
أ- الاستثمار في اللغة: مشتق من الثمر، أي حمل الشجر وأنواع المال، ويقال: ثمر الرجل ماله: نماه, وأثمر الرجل: كثر ماله(1).

النمو الاقتصادي
احتل النمو الاقتصادي حيزا مهما في الدراسات الاقتصادية العراقية والعربية ، وتطورت البحوث بشأنه بدءا من النظرية الكلاسيكية اليت اهتمت بدراسة القوى التي تحدد تقدم الشعوب، وصولا إلى النظريات الحديثة اليت اهتمت بجعل النمو حلا للمشكال التنموية التي ظهرت خلال العقود الستة الأخيرة، مما جعله والتنمية الاقتصادية إلى وقت قريب مرادفان لمعنى واحد وهو التقدم الاقتصادي. إلا أن موجات التحرر السياسي التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، وما نتج عنها من انقسام العامل إلى دول صناعية متقدمة، وأخرى زراعية بدائية متخلفة، بينهما فروقات شاسعة في شتى المجالات كالدخل الوطني و نصيب الفرد منه، ومعدلات البطالة والتضخم, كل هذه الامور أدت إلى إعادة النظر في ظاهرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي، ودراسته منفردا عن دراسات النمو الاقتصادي، حيث استطاعت بعض الدول حتقيقه ومل ينعكس ذلك على معيشة الأفراد التي بقيت ثابتة أو متدهورة، مما أدى إلى ظهور نظريات مستقلة للنمو وأخرى للتنمية.[1]

المطلب الثاني
أهمية الاستثمار:
يعتبر الاستثمار العامل الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي في العراق من ناحية، وفي كميته، وكيفية هذا النمو من ناحية أخرى.
وفي هذا السياق يتبين لنا أن هناك حلقات متواصلة توصلنا إلى نتيجة مفادها أن النمو الاقتصادي ظاهرة ديناميكية تتمثل في تغير كمي لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الأساسية من فترة إلى أخرى[(2)].

الفصل الثاني

[1] روب موريس، "النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة "ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1979، ص9.

([2])أ.د/ علي لطفي– إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية– المؤتمر السنوي الثاني عشر– جامعة عين شمس– دار الضيافة– ديسمبر 2007م– ص7.

World Bulletin of Management and Law (WBML)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Volume-16 November-2022
ISSN: 2749-3601

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من المنظور الاقتصادي المعاصر

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Ivestment :-

ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي في العراق لجزء من أوكل الاستثمارات في المشروع المعين ، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر العراقي في حالة الاستثمار المشترك Joint Venture ، أو سيطرته الكاملة على الإدارة و التنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار Wholly-owned Ivestment Project . فضلا عن قيام الاستثمار الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية و الخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة .

أما مفهوم الاستثمار غير المباشر Foreign Indirect Ivestment أو الاستثمار في الأوراق المالية ، فهو ينطوي على تملك الأفراد أو الهيئات أو الشركات على بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم و إدارة المشروع الاستثماري العراقي , وفي تعريف آخر بأنه "الحصة الثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر"[3] ,والاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية خاصة وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للإدخار، وذلك أملاً في الحصول على إشباع أكبر في المستقبل[(4)].

والاستثمار في العراق هو اكتساب الموجودات المادية والمالية. المتاحة في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية معينة بقصد الحصول على تدفقات مالية أومادية أو معنويه مستقبلية للمستثمر والمجتمع فقد تكون مالية تتمثل فى شكل ارباح للمستثمر ومن خلالها تصب لمصحة الدولة من خلال زيادة معدل الانتاج والفرص التصديرية وانخفاض نسبة البطالة وزيادة القوة الشرائية للعملة المحلية ومنها ارتفاع مستوى معيشة الفرد والمجتمع .

منافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق إحدى الصور الأساسية للعولمة، وللشركات متعددة الجنسية الدور الرئيس في تدفقاته، وعليه يجد مناصرو العولمة والانفتاح الاقتصادي العالمي أن للاستثمار الأجنبي المباشر منافع عديدة تنعكس على اقتصادات الدول التي تشهد مثل هذا التدفق الاستثماري ويمكن إبراز هذه المنافع، كما يراها مؤيدو الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو الآتي:-

1 ـ حينما ينفتح بلد معين على الاستثمار الأجنبي المباشر، ويسمح لهذا التدفق الاستثماري من خلال فتح الأبواب للشركات متعددة الجنسية، فانه سوف يحصل على احدث المنجزات التكنولوجية وأكثرها تطورا، بالنظر إلى ما تمتلكه هذه الشركات العملاقة من إمكانيات وقدرات هائلة على صعيد البحث العلمي والتكنولوجي. وبالطبع فان هذا النقل التكنولوجي سيكون مصحوبا بأفضل المهارات التنظيمية والإدارية والفنية.

2 ـ تعاني البلدان النامية، عموما، من مشكلة المديونية الخارجية، حيث تفاقمت أزمتها خلال العقود الأخيرة، ووصل الحال ببعضها، إنها أصبحت غير قادرة على تسديد فوائد الديون، فضلا، بالطبع، على أصل الديون ([5]). وبدلا من استمرار هذه البلدان في الحصول على رأس المال التمويلي أو الاقراضي (FPI)، وبما يفاقم من أزمتها، فان الخيار الآخر المجدي لها هو الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن هذا الاستثمار يعني وجود شركات فرعية في البلدان المذكورة تابعة للشركات الأم، وبما يؤدي إلى إنتاج مشترك بين البلد النامي والشركة الأجنبية يتميز بمواصفات الجودة العالية ووفورات الحجم الكبير، الأمر الذي يفتح أمام البلدان النامية آفاق الوصول إلى الأسواق العالمية لتصريف منتجاتها.

3 ـ يشكل الحصول على أقصى الأرباح، الهدف الرئيس الذي تسعى إلى تحقيقه الشركات متعددة الجنسية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشركات الفرعية التابعة لها. وعليه فإنها تنشط في هذا المجال من اجل تعظيم (Maximization) العوائد وتدنية (Minimization) التكاليف، لبلوغ هذا الهدف. إن ذلك ينعكس على البلدان المضيفة بالمنفعة، وذلك عن طريق إعادة استثمار أو توظيف قسم من هذه الأرباح داخل هذه البلدان.

4 ـ تعاني الكثير من البلدان من مشكلة البطالة (Unemployment)، وإذا كان متاحا أمام البلدان المتقدمة انتهاج بعض السياسات الاقتصادية لمعالجة هذه المشكلة أو الحد منها، فان المعضلة أعمق وأكثر تعقيدا في البلدان النامية، وبخاصة منها البلدان التي تعاني من ندرة في رؤوس الأموال الوطنية اللازمة للاستثمار. وعليه يصبح خيار الاستثمار الأجنبي المباشر ضروريا بما يكفل توفير فرص العمل الواسعة [6].

فوائد الاستثمارات الأجنبية

١- الاستغلال و الاستفادة من الموارد المادية و البشرية المحلية المتاحة و المتوفرة لدى هذه الدول .

٢- المساهمة فيخلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج و الخدمات داخل العراق مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها .

٣ - خلق أسواق جديدة للتصدير و بالتّالي خلق و تنمية علاقات اقتصادية للعراق بدول أخرى أجنبية .

٤ - تقليل الواردات وتحسين ميزان المدفوعات للدول المضيفة وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية الى العراق و المساهمة في تدريب القوى العاملة المحليّة .

5 - نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج و التسويق و ممارسة الأنشطة و الوظائف الإدارية و غيرها .

مساوئ الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق:

[3] جامعة القاهرة، تقرير التمويل الدولي في جمهورية مصر، إعداد د. منير هندي وآخرون، 1999، ص 37.

[4] محمد الكلاوي- رسالة دكتوراه سياسة الاستثمار في الجزائر وخدمات التنمية- منتديات الوزير- 2008م ص2-8.
http://vb1alwazwer.com.133718htm

[5] صلاح عبد الحسن، الاستثمارات الأجنبية... المسوغات والأخطار، حلقة نقاشية – بيت الحكمة، بغداد، آب 1998. ص8. .

[6] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة – الإسكندرية، 2001. ص13. -

World Bulletin of Management and Law (WBML)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Volume-16 November-2022
ISSN: 2749-3601

الذين يملكون نظرة تشاؤمية تجاه الاستثمارات الأجنبية يعدونهاعبارة عن مباراة من طرف واحد الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسية في اغلب إن لم يكن في الحالات جميعها، أو بعبارة أخرى فإن المستثمر الأجنبي، من وجهة نظرهم، ممثلا بهذه الشركات يأخذ أكثر مما يعطي. وتأتي في مقدمة تبريراتهم مسألة السيادة والسلطة في اتخاذ القرار الوطني. فالشركات متعددة الجنسية وفروعها، هي القائدة لتدفق رأس المال، ومن ثم فان صنع القرار لا يكون وطنيا، بل يصبح بيد سلطة المستثمر الأجنبي ونفوذ حكومته التي تقوم بدعمه, وتميل الشركات واردة الذكر إلى فرض سيطرتها على الاقتصاد الوطني العراقي، ولا يقف الأمر عند حد دعم حكوماتها لها، بل إن لهذه الشركات وسائل وأساليب تستطيع بوساطتها أن تلعب على أكثر من حبل، فيمكن لها أن تغلق فروعها في احد البلدان لتنتقل إلى بلد آخر، أو تخلق قدرات موازية في البلدان المجاورة للبلد المعني، أو تبطئ توسع الإنتاج في بلد ما لصالح توسيعه في بلد آخر. كذلك يمكن للشركات المذكورة أن تناور وتتفادى الضوابط التي تفرضها الحكومة على وحدة إنتاجية معينة، طالما أن نشاطها يغطي وحدات عديدة من الاقتصاد القومي ([7]), وتتمتع إذا الشركات متعددة الجنسية وفروعها ببدائل كثيرة غير متاحة للشركات المحلية العراقية، وهي قادرة على الهروب من الإذعان للسياسات العامة للبلد المضيف، فيما لو قابلتها تشريعات قانونية جديدة على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو البيئي والتي تعارض أهدافها، وبخاصة تلك التي ترفع من تكاليف إنتاجها ([8]).

الفصل الثالث

1- اثر الاستثمار الاجنبي في النمو الاقتصادي المحلي

تتأكد أهمية مشروعات الاستثمار الأجنبي في العراق في تحقيق التنمية الاقتصادية كونها تتوقف على عنصرين أساسيين أحدهما نوعية المشروعات الاستثمارية الأجنبية المستهدفة غير التقليدية، والآخر درجة تأثير تلك المشروعات على دعم المستثمرين المحليين بما ينعكس ايجاباً على الاقتصاد الوطني، وبما أن انتقال المال والمعرفة يُعد أهم المعالم الرئيسة التي يتسم بها عصرنا الحاضر، والقناة الرئيسة التي يتجسد عبرها هذا الانتقال هي ما اصطلح على تسميته بالاستثمار الأجنبي في العراق الذي يؤدي دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية إذا ما أُحسن استضافته، لما له من آثار إيجابية لزيادة حجم الصادرات الوطنية وتقليل الواردات، وإيجاد التنوع الاقتصادي، وإيجاد فرص وظيفية جديدة لمواطني الدولة ورفع مستوى الأجور ويحد من البطالة، ويفتح أسواقا جديدة لتبادل السلع والمنتجات الوطنية مع مختلف الدول.[9]

2- كيفية التعامل مع الاستثمار الأجنبي

انطلاقا من ذلك يمكن طرح جملة من الأفكار والمقترحات , التي نضعها أمام أصحاب القرار في البلدان النامية (ومنها العراق) , والتي نعتقد بفائدتها على صعيد التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر:-

1-حينما يتعامل أي بلد نامي مع الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية يجب أن تكون لديه إستراتيجية واضحة حول موضوع نقل التكنولوجيا. وهذا يشمل دراسة متكاملة لمدى القدرة في اكتساب التكنولوجيا وتطويعها , والآليات المعدة للتطوير التكنولوجي , والأجهزة والمؤسسات الإدارية المعنية بهذا الأمر , والخطط الموضوعة لذلك , وكل ذلك يجب أن يستند إلى فلسفة واضحة.

من الضروري انتقاء البلد النامي ما يتلاءم ومستوى تطوره من الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق في الوقت الذي يسعى فيه بالمقابل إلى تطوير المهارات والخبرات والمستلزمات الضرورية للتعامل مع المستويات الأحدث من التكنولوجيا.

تشكل التجربة اليابانية نموذجا رائعا للتقدم العلمي والتكنولوجي المعاصر , تستحق الدراسة المعمقة , فهي عبرت عن إستراتيجية موفقة ملائمة لظروفها التنموية , حيث سارعت في الاستفادة مما لدى الولايات المتحدة الأمريكية , ولكنها عملت في الوقت نفسه على الإضافة إليه وتعزيزه بما هو جديد , علاوة على استفادتها من ظروفها الخاصة وإمكاناتها الذاتية في تدنية التكاليف ورفع الإنتاج , ومن ثم تخطي المعضلات والعقبات التي واجهتها , لتنطلق في أفق واسع وتبني قاعدة تكنولوجية هائلة.

2-في إطار النظرة الاقتصادية السليمة، بل وحتى السياسية، يعتقد الباحث بضرورة انتهاج سياسة التنويع فيما يتعلق بمصدر الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية الجالبة له. وهذا يعني بإمكانية جلب الاستثمارات من بلدان أخرى نامية علاوة على البلدان المتقدمة. فقد تكون التدفقات الاستثمارية التي مصدرها البلدان الأولى أكثر فائدة وآثارها التنموية أفضل من تلك القادمة من البلدان الأخيرة.

تشكل الصين في هذا الميدان مثالا يحتذى، فهذا البلد شهد معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، وصلت في عام 1995 مثلا إلى (11.8%) ، في الوقت الذي شكلت فيه نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الصين من بلدان نامية أخرى حوالي الثلثين من إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها في مطلع التسعينيات ([[10]]).

إن مسألة التفضيل هنا نابعة من ضرورة تعامل البلدان النامية (ومنها العراق) مع الشركات التي يكون لديها قوة تساوميه معقولة معها، بحيث تحقق فوائد تحفظ مصالحها وتجنبها السلبيات (وبخاصة السيادية)، وعليه قد يكون من الأجدى التفكير عموما بجلب الشركات التابعة للبلدان الأسيوية في مجالات معينة خصوصا وإنها أصبحت منافسا للشركات الأمريكية والأوربية في مجال التكنولوجيا والتصميم والبناء الهندسي.

---

[7] توماس سنتش، الاقتصاد السياسي للتخلف، ترجمة فالح عبد الجبار، دار الفارابي – بيروت، 1978. ص110. -

[8] هناء عبد الغفار السامرائي، الاستثمارات الأجنبية... المسوغات والأخطار، حلقة نقاشية – بيت الحكمة، بغداد، آب 1998. ص43.

[9] د. ماجد بن عبدالله الهديان , دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية, جريدة الرياض الالكترونية , العدد17069 , 19-3-2015 .

[10] صلاح عبد الحسن، المصدر السابق. ص 24.

World Bulletin of Management and Law (WBML)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Volume-16 November-2022
ISSN: 2749-3601

3 – تقدم الآن العديد من البلدان، سواء أكانت متقدمة أم نامية، حوافز لجلب الاستثمارات الأجنبية إليها. وهذه الحوافز قد تكون تمويلية كالقروض، أو مالية كتخفيف العبء الضريبي، أو حوافز أخرى غير مباشرة كتوفير الأرض للشركات الأجنبية أو وضع البنى الأساسية في خدمتها. فضلا عن رفع القيود القانونية عنها.
وتشكل هذه الحوافز عاملا ثانويا نسبيا في قرارات التوطن للاستثمارات التي تتخذها الشركات متعددة الجنسية مقارنة بالمزايا التي يوفرها الموطن المراد الاستثمار فيه (من وجهة نظر هذه الشركات) مثل حجم السوق، تكاليف الإنتاج، مستويات المهارة، الاستقرار السياسي والاقتصادي... إلا انه على الرغم من ذلك يلاحظ إن الحكومات وبخاصة في البلدان النامية، تتسابق فيما بينها في مسألة تقديم الحوافز خشية من عدم كفاية المزايا الوطنية لوحدها، وذلك لان بلدانا أخرى تقدم حوافز فضلا عما يتوافر لديها من مزايا وطنية لجلب الاستثمارات ([11]).
إن التعاون والتنسيق بين البلدان النامية (وكذلك فيما بين البلدان العربية)، في إطار التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر هو أفضل لها جميعا ويمنحها قوة تساوميه ويحقق لها مكاسب، تفوق بكثير حالة التنافس التي تحصل بينها جراء تقديم الحوافز والتي تصل حد التنازلات لجذب الاستثمارات الأجنبية، ومن ثم تؤدي إلى نقل الدخل المتحقق من هذه الاستثمارات من البلد المضيف باتجاه الشركات متعددة الجنسية وبلدانها إلام.
4 – يعد ما حصل من أزمات مالية في بعض البلدان النامية المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر في تسعينيات القرن الماضي، كالمكسيك وماليزيا وتايلاند، تجارب تستحق الدراسة، ومن الدروس المستوحاة من هذه التجارب، أن يسعى أي بلد نامي إلى التقيد، أولا بمستوى معين من تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر، وثانيا بمقدار التدفق السنوي من هذا الاستثمار، وذلك تجنبا للآثار السلبية التي حصلت في البلدان المذكورة أعلاه، وهي نتيجة طبيعية لانفتاحها الكبير في التعامل مع هذا النوع من الاستثمار، والذي جعل من اقتصاداتها أكثر حساسية تجاه الصدمات الاقتصادية العالمية وأصبحت تابعة تماما للمتغيرات على صعيد الاقتصاد العالمي.
5 – يعد وجود هيأة معنية بشؤون الاستثمار (كما في الهيأة المشكلة أخيرا في العراق) ([12])، أمرا مهما، حيث تأخذ على عاتقها بالتعاون والتنسيق مع الجهات الأخرى، بضمنها وزارة التخطيط، ما يأتي:-
أ – دراسة ظروف البلد من حيث توافر القدرة المالية لتمويل التنمية، وتوافر الموارد الطبيعية، وطبيعة القوى العاملة، والسياسات الاقتصادية الكلية، وموقع البلد الإقليمي.... وغير ذلك من المزايا والمعوقات.
ب – تحديد القطاعات الاستثمارية ذات الأولوية والتي تتمتع بمزايا نسبية والعمل على تشجيع المستثمرين للتوجه نحوها للاستفادة من هذه المزايا، وهنا مسألة طبيعية وجود التفاوت في ذلك من مكان لآخر داخل البلد الواحد. فقد تكون الأولوية مثلا للقطاع الزراعي في محافظة معينة، في حين تكون الأولوية للقطاع السياحي في محافظة ثانية وهكذا للمحافظات الأخرى.
جـ – اختيار شكل الاستثمار الملائم، بين الصيغ المتعددة البديلة، مثل المشاريع المشتركة، وتراخيص التكنولوجيا، وبراءات الاختراع... وغير ذلك، حيث أن منافع أو مساوئ كل شكل من هذه الأشكال، تتفاوت من بلد إلى آخر، وحسب العوامل المحددة أعلاه (النقطة أ).
د – تعنى الهيأة بإجراءات الاستثمار للمشاريع المختلفة، وتسهيلها وإصدار الإجازات والموافقات الضرورية لها وفقا للقوانين والأنظمة والأسس المرعية، إذ يفترض بفروع الهيأة (على صعيد المحافظات) أن تدرس بصورة مستفيضة كل مشروع استثماري، وبعد الوصول إلى قناعة بعدم إمكانية قدرات الاستثمار المحلي للقيام بالمشروع، يتخذ القرار بالتحول نحو صورة معينة من الاستثمار الأجنبي، ويجري منح الموافقات وتقديم الخدمات اللاحقة للترخيص.

الخاتمة

لعب الاستثمار دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية باعتباره عاملاً محدداً في النمو الاقتصادي وتطوير الإنتاجية، ويؤلف عنصراً ديناميكياً فعالاً في الدخل القومي، ولهذا فإن حجمه وتوزعه يبيّن اتجاه النمو أو تقلصه، وعلاقة ذلك بالتراكم الرأسمالي والمخزون والعمالة والدخل.
يجب أن يجري كل ما تقدم من إجراءات وفق خطط استثمارية بعيدة ومتوسطة المدى، ووفق منهاج استثماري سنوي يتسم بالشمولية والوضوح، ويتضمن توقيتات زمنية مبرمجة، وان يكون التنسيق كاملا بين هيأة الاستثمار المركزية وفروعها المنتشرة في أرجاء البلاد، فضلا عن تفعيل الحالة الرقابية على الأنشطة الاستثمارية المتنوعة.
الاستنتاجات
تبين مما سبق ان:
1- هناك أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي (علاقة تكامل)
2- الاقتصاد العراقي بحاجة الى الاستثمار الاجنبي المباشر .
3- احتلت الاستثمارات الأجنبية الحصة الأكبر من الاستثمارات العربية ،
التوصيات :
ضرورة تطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق توجيه باقة التحفيزات المغرية نحو أنواع معينة من الاستثمارات تتلاءم مع أهداف التنمية المخططة، وتتميز بمرونة عالية في نقل التكنولوجيا والمعارف الإدارية و التنظيمية.

المصادر :

- توماس سنتش، الاقتصاد السياسي للتخلف، ترجمة فالح عبد الجبار، دار الفارابي – بيروت، 1978. ص110. -

[11] المصدر نفسه ص12 .
[12] يقصد بذلك الهيأة الوطنية للاستثمار المشكلة بموجب قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006.

World Bulletin of Management and Law (WBML)
Available Online at: https://www.scholarexpress.net
Volume-16 November-2022
ISSN: 2749-3601

- روب موريس، "النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة "ترجمة هشام متولي، الطبعة الثانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1979، ص9.
- صلاح عبد الحسن، الاستثمارات الأجنبية... المسوغات والأخطار، حلقة نقاشية – بيت الحكمة، بغداد، آب 1998. ص8. .
- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة – الإسكندرية، 2001. ص13. -
- علي لطفي- إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية- المؤتمر السنوي الثاني عشر- جامعة عين شمس- دار الضيافة- ديسمبر 2007م- ص7.
- ماجد بن عبدالله الهديان , دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية, جريدة الرياض الالكترونية , العدد17069 , 19-3-2015 .
- محمد الكلاوي- رسالة دكتوراه سياسة الاستثمار في الجزائر وخدمات التنمية- منتديات الوزير- 2008م ص2-8. http://vb1alwazwer.com.133718htm
- هناء عبد الغفار السامرائي، الاستثمارات الأجنبية... المسوغات والأخطار، حلقة نقاشية – بيت الحكمة، بغداد، آب 1998. ص43.
- جامعة القاهرة، تقرير التمويل الدولي في جمهورية مصر، إعداد د. منير هندي وآخرون، 1999، ص 37.